د. أسعد غانم*

الفلسطينيون في اسرائيل في ظلال الحرب على لبنان

طرحت في السنوات الاخيرة عدة تساؤلات حول الوضعية العامة للفلسطينيين في اسرائيل، بحيث تطرقت هذه الاسئلة الى مجمل التطور السياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الفلسطيني داخل اسرائيل، وقد كان لتطورات ولاحداث اساسية عصفت بالمنطقة وباسرائيل وبمجمل الوضع الفلسطيني وبالفلسطينيين في اسرائيل انفسهم، الفضل الاساس في تكثيف المحاولات لفهم وضعهم. ومن اهم الاحداث التي لا زلنا نعيشها أو لم تفقد تأثيرها علينا حتى اليوم: العلاقة المتفجرة والصدامية بين اسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية وفصائلها في اعقاب عقد اتفاقيات اوسلو واقامة السلطة الوطنية (بما في ذلك الانتفاضة الثانية)، صعود قوة اليمين في اسرائيل ونمو قوة الداعين الى "تشجيع العرب في اسرائيل على الهجرة" وهذه صيغة مخففة لدعم تنفيذ الترانسفير (بنوعيه: الاجباري والطوعي)، انتفاضة القدس والاقصى لدى الفلسطينيين في اسرائيل وقتل ١٣ متظاهراً خلال المصادمات، واقامة لجنة اور وتقديمها لتوصيات لم تنفذ حتى الآن، أي بعد اكثر من ثلاث سنوات على تقديم التقرير النهائي للجنة. في هذه المقالة لن يتم الرجوع الى تفحص آثار هذه الاحداث وغيرها على الفلسطينيين في اسرائيل، لكنني سوف اتطرق الى بعض ما رافق حرب اسرائيل على لبنان من تفاعلات وظواهر سياسية لدى هذه المجموعة، طبعاً من غير تجاهل ربط هذه المظاهر بما سبقها من ارهاصات نمت على خلفية الاحداث التي سبقت حرب اسرائيل على لبنان.

١ – الفلسطينيون في اسرائيل والحرب الاسرائيلية على لبنان

تطور الفلسطينيون في اسرائيل خلال العقود الاخيرة على "الهامش المزدوج"، كما أسماه ماجد الحاج، فلم يتم استيعابهم

*محاضر في العلوم السياسية، رئيس قسم الحكم والفكرالسياسي في جامعة حيفا

مبنى عربي اصابته صواريخ حزب الله في حيفا

اسرائيلياً كجزء من المواطنة الاسرائيلية الكاملة ولا فلسطينيا كجزء كامل من الحركة الوطنية الفلسطينية. وفي اكثر من دراسة ومناسبة تمت الاشارة الى "الولاء المزدوج" كموديل لتفسير سلوك الفلسطينيين في اسرائيل، حتى اصبحت مقولة عضو الكنيست الفلسطيني السابق، عبد العزيز زعبي "دولتي تقاتل شعبي" جملة اساسية لتوصيف الوضع، واعاد النقاش الجماهيري هذه المقولة وما يقف من ورائها الى الاذهان خلال الحرب الاخيرة. وقد تعمق هذا الفهم على ضوء ازدياد الاهمية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل وذلك خلال العقود الاربعة الاخيرة ونتائج حرب حزيران ١٩٦٧، وخصوصاً على خلفية احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، وتأثير ذلك على التفاعلات السياسية داخل اسرائيل ومنها ما حصل لدى الفلسطينيين في اسرائيل من عمليات تغيير في هويتهم الفردية والجماعية[١] وتغييرات في ادائهم السياسي[٢].

لقد ادت تطورات جذرية في وضع الفلسطينيين وفي علاقاتهم بالدولة وبالاكثرية الى بداية تغيير جذرية في محصلة معادلة "دولتي تقاتل شعبي"، فقد كان لتغييرات في مركبات الهوية، وتشكل عمل سياسي نشيط ومتحد لسيطرة الدولة، ونشوء اجماع رافض للدولة بصفتها "يهودية وصهيونية" وتغييرات في الوضع الديمغرافي والاجتماعي–الثقافي، والتأثر اليومي بالاعلام العربي وخطاب النخب العربية والاسلامية الوارد من خلال شاشات التلفزة والاذاعات، وتغييرات اخرى ليس هنا المقام لسردها، كل هذا ادى منذ بداية سنوات التسعينيات الى تغيير جذري في انماط تعامل الفلسطينيين في اسرائيل مع قضايا الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي خصوصاً، والعربي–الاسرائيلي عموماً. فبدل المراوحة بين موقف التأييد لاسرائيل وبين رفض الحرب والدعوة للسلام، بدأ يطغى على الساحة الموقف الذي يتراوح بين رفض الحرب والدعوة الى المفاوضات وحتى تأييد "المقاومة وحقها في العمل العسكري ضد اسرائيل بصفتها المعتدية"، هذا التغيير هو شامل وتأكد في مناسبات عدة، اهمها الاعمال الحربية التي تخوضها فصائل المقاومة الفلسطينية ضد الجيش الاسرائيلي، وحتى داخل المدن والمرافق الاسرائيلية، داخل الخط الاخضر.

لقد برز هذا التحول اثناء الحرب الاخيرة بين اسرائيل وحزب الله، فقد خفت اجمالاً صوت الشريحة التي لا زالت تؤيد موقف اسرائيل وادعاءاتها بالنسبة لاسباب الحرب، لسيرورتها ولنتائجها المتوقعة، وهنالك شريحة كبيرة تؤيد مثل هذه المواقف، وعلا في المقابل صوت الاكثرية التي اتفقت على رفض المنطلقات الاسرائيلية للحرب ودوافعها، وكذلك اعتبار تدمير لبنان خلال الحرب "اعمالاً اجرامية" و"جرائم حرب"، في حين تراوحت المواقف بين رفض الحرب والدعوة الى وقف الاعمال الحربية والاحتكام للمفاوضات (وهذا بخطوط عريضة موقف الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) وبين المواقف التي ايدت ايقاف الحرب، الا انها جاهرت بموقف ينظر بعين الرضا والتأييد الى قدرة حزب الله على مقاومة اسرائيل وتهديد عمقها المدني، وبالتالي الاتيان بنتيجة لم تستطع "كل الدول العربية احرازها" خلال سنوات الصراع مع اسرائيل.

على المستوى الشعبي ابرزت معلومات واردة في استطلاع رأي عام اجري من قبل جامعة تل–ابيب عمق الاختلافات حول الحرب

يبين موقف الفلسطينيين من الحرب على لبنان، ودعمهم للمقاومة اللبنانية في حقها في الدفاع عن ارضها وصد العدوان، على حالة الغربة التي تتعمق مع السنوات عن الدولة والمؤسسة، رغم تعرض الفلسطينيين في اسرائيل الى خسائر على مستوى الارواح، (حوالي ١٨ قتيلا)، وخسائر مادية سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، الا ان ذلك لم يغير من موقفهم السياسي الداعم للمقاومة اللبنانية.

بين الجمهور اليهودي والجمهور العربي، فعلى سبيل المثال افاد الاستطلاع أن ٩٠٪ من الجمهور اليهودي يؤيدون مبررات الحرب، اي يعتبرونها حرباً صادقة (يجب أن تكون)، بينما فقط ٢٣٪ من الجمهور الفلسطيني، يعتقدون ذلك. وبينما قيم ايجابياً اداء الحكومة ابان الحرب فقط ٢٠٪ من الجمهور الفلسطيني قام بتقييم ايجابي لاداء الحكومة في الحرب حوالي ٦٩٪ من الجمهور اليهودي، وهنالك اكثر من دلالة أن غالبية من لم يمنحوا التأييد للحكومة من الجمهور اليهودي هم من اولئك الذين يتطلعون الى اعمال حربية اكثر قساوة ضد اللبنانيين ويعارضون ما يسمى لديهم "الليونة في التعامل مع العدو".

في المقابل لحقت بالجمهور الفلسطيني خسائر مباشرة واخرى غير مباشرة نتيجة للحرب، واعني سقوط ضحايا كنتيجة لقصف شمال اسرائيل من قبل حزب الله وتهدم بعض البيوت، وابتعاد الكثيرين عن بيوتهم في القرى التي كانت معرضة للقصف لفترة طويلة، وابتعاد اصحاب العمل عن مصادر رزقهم الخاصة او العامة، كل هذا بالاضافة الى عدم توفر نفس الرعاية من قبل الدولة والتي كانت من نصيب اليهود، من حيث توفير الاماكن العامة او استقبال المبتعدين عن مناطق الخطر في الفنادق او المرافق التي اقيمت خصيصاً بعد اندلاع الحرب.

يبين موقف الفلسطينيين من الحرب على لبنان، ودعمهم للمقاومة اللبنانية في حقها في الدفاع عن ارضها وصد العدوان، على حالة الغربة التي تتعمق مع السنوات عن الدولة والمؤسسة، رغم تعرض الفلسطينيين في اسرائيل الى خسائر على مستوى الارواح، (حوالي ١٨ قتيلا)، وخسائر مادية سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، الا ان ذلك لم يغير من موقفهم السياسي الداعم للمقاومة اللبنانية، ويجسد هذه الحالة على المستوى الفردي والد الطفلين اللذين قتلا في مدينة الناصرة والذي استمر بدعم المقاومة اللبنانية، ماادى الى اعتقاله عدة ايام.

لم يشهد الخطاب السياسي والاعلامي والشعبي الفلسطيني في اسرائيل نقاشا حول شرعية المقاومة، (الا ما ندر)، فالى جانب الاجماع الوطني اليهودي حول دعم المجهود العسكري الاسرائيلي في الحرب، فانه تبلور امامه اجماع وطني فلسطيني يعارض الحرب ويدعم لبنان، ويوجه نقدا مباشرا وصريحا ضد الحرب والعدوان. ورغم وجود اصوات يهودية تعالت ضد الحرب، الا انها كانت هامشية في المجتمع الاسرائيلي، واصوات اخرى دعمت الحرب في البداية لكنها عارضتها بعد استمرارها لاكثر من اسبوعين (مثل ميرتس)، فان الموقف الجماعي الوحيد المعارض للحرب عبر عنه الفلسطينيون في اسرائيل، هذا الامر يؤكد يوما بعد يوم صعوبة لقاء الاجماعين في القضايا المصيرية، ليس فقط فيما يتعلق بالحرب على لبنان والتي جسدت ذروة الاستقطاب بين الاجماعين الوطنيين في مختلف القضايا السياسية الاخرى، بل سنشهد لاحقا حالة من الاستقطاب الزائد والتمايز الواضح بين الاجماعين، يعمق حالة الغربة ليس مع الدولة فقط، وانما مع المجتمع اليهودي ايضا.

٢ – العلاقة بين الفلسطينيين في اسرائيل والدولة والمؤسسة

تأسست العلاقة بين الدولة ومواطنيها الفلسطينيين على أسس لا تأخذ بمبادىء المواطنة الليبرالية حسبما تم التعارف عليها في المجتمعات الديمقراطية، واعني علاقة المساواة بين الكيان السياسي وعموم المواطنين على اختلاف انتماءاتهم الجماعية، وضرورة حفاظ المؤسسة بأذرعها المختلفة على هذا الواجب والاخذ به. لقد تجسد تجاهل حق المواطنة المتساوية هذه المرة، واكثر من اية مرة سابقة (على الاقل منذ ابطال الحكم العسكري) بتجاهل رأي الفلسطينيين وقياداتهم في منصات النقاش الجماهيري، وخصوصاً الاعلام المرئي والمسموع والمكتوب، لا بل اتخذ المحررون ومقدمو البرامج موقفاً عدائياً من الفلسطينيين في اسرائيل ومن حقهم في اعلان موقف مغاير لموقف الاكثرية بالنسبة للحرب ونشوبها والعمليات الجارية كجزء منها، وفي المقابل لم تتم مناقشة او شجب تفوهات عنصرية ومعادية للفلسطينيين في اسرائيل، قام بها اقطاب من

هذا الوضع يؤكد، مرة اخرى، بأنه لا يوجد تجسيد حقيقي لمواطنة الفلسطينيين في إسرائيل. فالخطاب حول "المواطنين" بما يتعلق بالفلسطينيين في إسرائيل والذي تمت صياغته بشكل أساسي في الأكاديمية الاسرائيلية وانتقل بعد ذلك إلى حلبتي السياسة والاعلام، إنما هو منطلق يهدف إلى ممارسة السلطة والسيطرة وإلى الفصل بين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، من هنا يمكن إدراك لماذا تم تطوير وترويج هذا الفهم-المنطلق-بالذات في أعقاب الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران ١٩٦٧.

اليمين السياسي في اسرائيل، اذ ذهب بعضهم الى اتهام الفلسطينيين في اسرائيل بكونهم طابوراً خامسا يتوجب مقاضاتهم او مقاضاة قياداتهم[٣].

هذا العداء ومصادرة حق "المواطنين" في ابداء رأيهم ومحاولة اقناع غيرهم بموقفهم لم يمنح للفلسطينيين في اسرائيل اية فرصة جدية لشرح موقفهم ومبرراته، واذا اخذنا بالاعتبار أن جزءاً كبيراً من الجمهور في اسرائيل الذي تعرض لامكانية التضرر المباشر نتيجة للاعمال الحربية هو من الفلسطينيين في اسرائيل، والذين تسكن اكثريتهم في شمال اسرائيل، فان فكرة التنكر لموقفهم ولحقهم في شرح موقفهم الرافض للحرب تتعاظم. هذا الوضع يؤكد، مرة اخرى، بأنه لا يوجد تجسيد حقيقي لمواطنة الفلسطينيين في إسرائيل. فالخطاب حول "المواطنين" بما يتعلق بالفلسطينيين في إسرائيل والذي تمت صياغته بشكل أساسي في الأكاديمية الاسرائيلية وانتقل بعد ذلك إلى حلبتي السياسة والاعلام، إنما هو منطلق يهدف إلى ممارسة السلطة والسيطرة وإلى الفصل بين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، من هنا يمكن إدراك لماذا تم تطوير وترويج هذا الفهم-المنطلق-بالذات في أعقاب الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران ١٩٦٧. وباستثناء المشاركة في الانتخابات، والتي تعتبر معانيها ودلالاتها العملية محدودة للغاية، فإن الفلسطينيين في إسرائيل لا يحصلون على أية حماية أو ضمان لحقوقهم الأساسية المنبثقة عن حقيقة كونهم مواطنين.

وهنا اود الاشارة الى انه يسود في إسرائيل نظام إثنوقراطي وليس نظاما ديمقراطيا، وليس هناك خلل في النظام كما يذهب جزء من المنظرين الاسرائيليين اليساريين او الليبراليين امثال سامي سموحة وبنيامين نويبرغر ويواب بيليد، فهؤلاء ادعو من حيث المبدأ، بأنه صحيح ان اسرائيل لا تمتلك نظاماً ديمقراطياً سليماً تماماً، بل هو نظام ديمقراطي به شوائب تتمثل في اجراءات وممارسات غير ديمقراطية بحق المواطنين الفلسطينيين، في المقابل ذهبنا، انا وزميلي اورن يفتاحئيل، الى الادعاء بأن اسرائيل تمتلك نظاماً مبنياً على اساس التفوق العرقي والتفضيل اليهودي-العرقي في كل مجالات الحياة، وبدون استثناء، والاشارة سابقاً الى تحيز المؤسسات الاعلامية للاكثرية، ما هو سوى مثال على الحالة المتحكمة في الوضع الاسرائيلي، والتي برزت بشكل كبير خلال الحرب الاخيرة[٤].

هذا نظام يستخدم كأداة في يد الأغلبية في سبيل المس بصورة منهجية، بالأقلية وحقوقها الأساسية، ومثل هذا النظام يقف في خانة واحدة مع نظام الفصل العنصري-الأبارتهايد-في جنوب إفريقيا قبل العام ١٩٩٠، وهو أبعد من أن يكون نظاماً ديمقراطياً طبيعياً (رغم الفرق بين النظامين). ولا شك أن هذه النظام ذاته مستقر وقوي ويحظى بدعم وغطاء شاملين في أوساط السكان اليهود والأكاديمية الاسرائيلية التي تهتم وتسهر على تسويقه في الغرب كنظام ديمقراطي.

٣- احتجاج الفلسطينيين في اسرائيل على الحرب: تعاسة العمل السياسي

لا يمكن تجاهل رداءة اداء العمل السياسي الفلسطيني في اسرائيل في السنوات الاخيرة، وخصوصاً على المستوى الشعبي، اذ من الواضح تماماً ان الضعف الاساسي في السياسة الفلسطينية في اسرائيل مكمنه انفراط التنظيم المجتمعي الجماعي وتخلي الناس عن المشاركة الفاعلة في النشاط السياسي للاحزاب وللجنة المتابعة العليا. مصادر عدم المشاركة الفاعلة ترجع الى انعدام الثقة بالقيادة او على الاقل انعدام الثقة في امكانية تحقيق القيادة لاهداف جماعية من خلال العمل الاحتجاجي، فمنذ حوالي عقد من الزمان تأخذ مسألة التراجع في اداء القيادة الى تطورات وابعاد متعددة، وهي جزء من ازمة سياسية-اجتماعية-ثقافية تعصف بالمجتمع الفلسطيني في

السنوات الاخيرة[٥].

تتجلى ازمة العمل السياسي الفلسطيني في اوقات الازمات الداخلية (كهبة القدس والاقصى عام ٢٠٠٠) او في المناسبات الوطنية كيوم الارض وذكرى انتفاضة القدس والاقصى، او في اوقات الازمات "الخارجية" التي تتعلق في احتدام الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي واقدام اسرائيل على تنفيذ خطوات سياسية وعسكرية لتحطيم الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وبنيته السياسية والمدنية وقياداته. في كل هذه الحالات اختفت المبادرة الى أي عمل سياسي جماعي للاحتجاج او لدعم الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، مادياً ومعنوياً. وتتعاظم الازمة على ضوء الدعم الشعبي لدى الفلسطينيين في اسرائيل لاهداف اخوتهم في الضفة والقطاع مقابل انعدام العمل المنظم الداعم عملياً لصمود الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، والذي من المفروض ان تكون القيادة الجماعية مؤتمنة عليه.

في الحرب الاخيرة تصاعدت حالة انعدام العمل السياسي المنظم والجماعي الى ابعد الحدود التي لم يسبق لها مثيل، ففي مقابل الدعم الشعبي لموقف مناهض للموقف الاسرائيلي الرسمي والشعبي، لم تبادر القيادات العربية الى بلورة هذا الوضع الى حالة من الاحتجاج المنظم والباعث للاحترام والتعامل معه في الطرف الاخر، الاسرائيلي الرسمي والشعبي. فالقيادة القطرية والوطنية الجماعية للفلسطينيين في اسرائيل لم تجتمع في الحقيقة الى بعد حوالي اربع اسابيع من بدء العمليات العسكرية، حتى ان بعض اعضاء هذه اللجنة اعلنوا على الملأ ومن خلال الاذاعة والتلفزيون نهاية هذه اللجنة. فيما لم تبادر القوى الاساسية المكونة للجنة المتابعة كالجبهة والحركة الاسلامية بشقيها والتجمع الى أية مبادرة لدفع العمل الجماعي، بل على العكس بادرت هذه القوى الى عقد مظاهرات هزيلة واطلاق مظاهر احتجاج منفصلة ومتفرقة لا تستحق الاشارة، وعندما تمت الاشارة الى اشكال الاحتجاج هذه تمت الاشارة بوضوح الى رداءة التنظيم وقلة المشاركين ومظاهر الضعف والتفتت الاخرى.

كما قاطعت الاحزاب السياسية (عدا الحركة الاسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح وحركة ابناء البلد بقيادة رجا اغبارية) الدعوة الشعبية التي اطلقتها مجموعة من الشخصيات الاعتبارية باقامة "اللجنة الشعبية للتضامن مع لبنان وفلسطين"، وبذلك ساهمت قوى سياسية باحباط امكانية العمل الاحتجاجي او التضامني، من خلال لجنة المتابعة او من خارجها. ومقابل ذلك عادت القيادات

اصابات في حيفا.

التي تعبر عن نفسها ومواقفها من خلال شاشات التلفزيون بشكل اساسي الى مزاولة نشاطها كمحللة للاحداث، وليس كقائدة لعمل سياسي رسمي او شعبي ينظم الناس ويؤطرهم في عمليات الاحتجاج ضد الحرب ويؤثر في استمرار الحرب او توقفها.

تؤكد الحرب على لبنان حدوث تبلور لاجماع وطني فلسطيني في قضايا سياسية، ولكن لم يرافق هذا الاجماع المتبلور والذي يشكل حالة متقدمة داخل المجتمع، عمل سياسي جماعي، فعلى الرغم من الاجماع السياسي الذي يمهد لعمل سياسي جماعي في الحد الادنى منه، الا ان هذا العمل الجماعي غائب عن الساحة السياسية الفلسطينية في اسرائيل بسبب صراعات سياسية ضيقة بعيدة عن جوهر هذا الاجماع، أو حتى لاسباب شخصية ضيقة تدلل على حالة ضمور العمل الوطني وتركز جزء كبير منه حول شخصيات نرجسية تتصرف وتدعم من البعض، وكأن القضية الوطنية تتمثل في وجود أو عدم وجود فلان أو فلان من الوجوه الجماهيرية.

تلخيص

برز خلال الحرب الى السطح وبشكل جلي موقف الفلسطينيين في اسرائيل وقياداتهم، الرافضة بشكل واضح للرؤية الاسرائيلية حول الحرب ودوافعها وغاياتها، واعاد هذا الموقف من الحرب الى الاذهان نقاش الاكاديمية الاسرائيلية حول "اسرلة" العرب وقبولهم لمكانة الاقلية، وما الى آخره من ادعاءات جوهرها انسلاخ الفلسطينيين في اسرائيل عن كيانهم الاكبر، الفلسطيني والعربي والاسلامي، فقد يكون من الممكن الاشارة الى ان الفلسطينيين في اسرائيل تبنوا اجمالاً موقفاً مشابهاً لموقف الشارع الفلسطيني والعربي والاسلامي، وتراوحت مواقفهم بين تأييد حق حزب الله

في الدفاع عن لبنان، وبين الدعوة الى وقف الحرب "الاسرائيلية على لبنان"، وبين معاداة النوايا الاميركية والاسرائيلية من وراء الحرب، كل هذا مرفق برفض الموقف الاسرائيلي لتبرير الحرب وخصوصاً فيما يخص ادعاء اسرائيل بالنسبة لارجاع الجنود المخطوفين لدى حزب الله. هذا التحليل طبعاً لا يمكن ان يغفل ان لدى الفلسطينيين في اسرائيل لا زالت هنالك قوى وشرائح اجتماعية تؤيد الموقف الاسرائيلي بشكل اوتوماتيكي وترفض المواقف العربية، لكنه من المؤكد أن التيار المركزي والاقوى هو ذلك المؤيد للمواقف العربية وخصوصاً الموقف الذي يناكف اسرائيل ويعارضها.

للتلخيص يمكن القول أن هناك عدم إرتياح واضح وشامل في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل من السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وهي حالة تشمل معظم السكان الفلسطينيين في اسرائيل، وما خروج عشرات آلاف المتظاهرين، في آذار ١٩٧٦ وفي ايلول ٢٠٠٠ (وفي مناسبات عديدة اخرى)، للتصادم والإشتباك مع قوات الأمن الاسرائيلية إلاّ دلالة واضحة على ذلك. وشدة الخلاف والتناقض بينهم وبين الأغلبية اليهودية وصانعي القرارات في اسرائيل حول قضايا مفصلية ومهمة في حياة اسرائيل، كالحرب الاخيرة، تثبت ان ادعاءات الاسرلة جاءت متسرعة ويتوجب مراجعتها مجددا على ضوء تطورات مهمة آخرها الحرب على لبنان وموقف الفلسطينيين في اسرائيل منها.

ومقابل ذلك من الممكن القول أنه يوجد للفلسطينيين في إسرائيل حلفاء قلائل في المجتمع اليهودي. ففي الأزمات تجد اليهود على إختلاف إنتماءاتهم السياسية والأيديولوجية يقفون كمجموعة واحدة من أجل شرح وتبرير سياسة الحكومة و"مؤازرتها". أما اليسار الإسرائيلي الحالي والذي يتمثل تنظيمياً في حركة "ميرتس" فإنه لا يشكل، ولا يكون، يساراً حقيقياً عندما يتناول الأمر حقوق الفلسطينيين في إسرائيل او حقهم في ابداء موقف مغاير للاكثرية في قضايا حساسة.

اذا تمت اضافة هذه الاستنتاجات الى ضعف العمل السياسي الجماعي الفلسطيني في اسرائيل، والى حالة الاجماع الاثني والقبلي في المجتمع اليهودي، والى عدم وجود اصوات جدية ومؤثرة في الشارع اليهودي تعارض ما شهدته الحرب على لبنان من القيام بتنفيذ خطة مدبرة مسبقاً والقيام بعمليات "تنظيف عرقي" في غالبية القرى والبلدات اللبنانية (والتي بالضرورة ترجع الذاكرة بالفلسطينيين الى ما حصل عام ١٩٤٨) واستهداف البنى التحتية وغيره من مظاهر الاعتداء على المدنيين اللبنانيين، كل ذلك يجب ان يثير المخاوف الحقيقية بالنسبة للمستقبل فلسطينياً عموماً ولدى مواطني اسرائيل من بينهم بشكل خاص.

اذ تفيد تجربة لبنان بأن ما يمكن تسويقه على انه تهديد للامن القومي الاسرائيلي (حقيقياً كان أم وهمياً) من الممكن ان تلقى دعوات التخلص منه اذاناً صاغية ودعماً شعبياً اسرائيلياً، بما في ذلك تهديد الطابع اليهودي، والذي يعتبر حسب العقيدة الصهيونية واليهودية عموماً كأحد اهم ركائز الامن القومي. وهنا يفيد التأكيد أن "المجتمع الدولي" والاعتماد على "أخلاق الاكثرية" و"الاصوات الحليفة" في الشارع اليهودي، و"المواطنة" و"العدالة" والخ، لن تفيد في منع التهجير المستقبلي او على الاقل دعم الهجرة او الملاحقة الفردية والجماعية، ولن يصمد امام هذه المحاولات الا درجة تنظيم المجتمع الفلسطيني في اسرائيل وتماسكه. كل هذا يقودنا مرة اخرى الى العودة للتأكيد على ضرورة اخراج مخططات تنظيم الفلسطينيين في اسرائيل الى حيز التنفيذ، واهمها الشروع بتنفيذ مشروع انتخاب لجنة المتابعة العليا بشكل مباشر، وبالتأكيد لا يمكن الاستعاضة عن ذلك بأي شكل او بأية وسيلة اخرى.

(Footnotes)

[1] Rouhana, N. 1997. Identities in Conflict: Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State. New Haven: Yale University Press.

[2] Ghanem, As'ad. 2001. The Palestinian-Arab Minority in Israel: A Political Study. Albany: SUNY Press.

[3] انظر النشرة الخاصة الصادرة حول الموضوع عن جامعة تل–ابيب: ريخس، ايلي. 2006. "العرب في اسرائيل والحرب في الشمال: تقييم وضع" مشروع بحث السياسة العربية في اسرائيل: معهد موشيه ديان، جامعة تل–أبيب.

[4] Yiftachel, Oren and As'ad Ghanem. 2004. "Understanding 'ethnocratic' regimes: the politics of seizing contested territories" Political Geography, Volume 23, Issue 6, August 2004, Pages 647-676.

[5] Ghanem, As'ad. 2004. "About the Situation of the Palestinian-Arab Minority in Israel". State & Society Journal 4, 1. (in hebrew). Special volume abot the Arab Minority in Israel. Dept. of Government & Political Philosophy, University of Haifa: Haifa.